

Distr.: General
4 November 2023
Arabic
Original: Arabic

المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

الدورة الرابعة

نيويورك، 13-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

مذكرة توضيحية مقدّمة من الجمهورية العربية السورية إلى الدورة الرابعة للمؤتمر المعني
بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في
الشرق الأوسط

إشارة إلى وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والمقدّمة إلى
الدورة الرابعة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في
الشرق الأوسط بتاريخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (A/CONF.236/2023/BD.3)، تؤدّ الجمهورية
العربية السورية التعليق على بعض النقاط الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية للمنظمة:

حول فريق تقييم الإعلانات (الفقرات 37-39):

- بدايةً توضح الجمهورية العربية السورية أن تقديم الإعلان السوريّ الأولي قد تمّ خلال فترة زمنية قصيرة، وبخبرة محدودة، ولهذا جاء فريق تقييم الإعلانات لمساعدة سورية وبموافقتها لجعل إعلانها الأولي يتسق مع أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. كما أن القضايا التي تتم مناقشتها بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلانات لا تزال قيد النقاش، ولا توجد استنتاجات نهائية بشأنها، وبالتالي من السابق لأوانه إطلاق أحكام مسبقة بشأنها.
- لقد تعاونت الجمهورية العربية السورية مع فريق تقييم الإعلانات، ومنحت اللجنة الوطنية السورية، على مدى السنوات التسع الماضية ما يزيد عن 500 تأشيرة دخول لموظفي الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، شملت جميع أفرقة المنظمة التي عملت في سورية، كما سهّلت عقد 24 جولة مشاورات لفريق تقييم الإعلانات أثمرت عن حل عددٍ من المسائل العالقة ذات الصلة، ورخّبت بعقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين، كما وافقت على جميع الخيارات التي اقترحتها الأمانة الفنية للمنظمة لتسهيل عقد هذه الجولة. وإن وثيقة المعلومات المشار إليها أعلاه لمنظمة



حظر الأسلحة الكيميائية تتجاهل ما أعلنته سورية في الدورة 104 للمجلس التنفيذي للمنظمة حيث وافقت على عقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين، ولجميع أعضاء الفريق، رغم أن موافقتها جاءت قبل تاريخ تلك الوثيقة.

حول آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (الفقرتان 43 و 44):

- تستغرب الجمهورية العربية السورية الإشارة إلى هذه الآلية منتهية الصلاحية منذ ست سنوات في معرض مساهمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مؤتمرها. فلقد اتبعت هذه الآلية أساليب عمل تقتقد إلى المهنية، منها إجراء تحقيقات عن بُعد، واعتمادها على المصادر المفتوحة والمعلومات المقدمة من التنظيمات الإرهابية وأذرعها كجماعة "الخوذ البيضاء"، بالإضافة إلى مخالفتها للقواعد المنصوص عليها في الاتفاقية بشأن جمع العينات والحفاظ على سلسلة حضانتها، مما قاد هذه الآلية إلى التوصل لاستنتاجات تقتقد للمصداقية، وإلى عدم قبولها في مجلس الأمن، وبالتالي لم يتم تجديد ولايتها وتم إنهاء عملها رسمياً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017. ولهذا ترفض الجمهورية العربية السورية مخرجات هذه الآلية ولا تعترف بها.

حول ما يُسمّى بـ "فريق التحقيق وتحديد الهوية" (الفقرات 45-49):

- تشير الجمهورية العربية السورية إلى أنه بعد فشل عمل آلية التحقيق المشتركة، عملت عدة دول معروفة بنهجها العدائي ضد الجمهورية العربية السورية على التحرك لاعتماد آلية في إطار المنظمة يُنَاطُ بها مهمّة تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وذلك على الرغم من عدم وجود أي نص في الاتفاقية يتيح للمنظمة القيام بذلك. وبناءً على التلاعب بنصوص الاتفاقية وتفسيرها على نحوٍ محرف، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتاريخ 27 حزيران/يونيه 2018 بالتصويت تحت الضغط الذي مارسه عدة دول القرار C-SS-4/DEC.3، الذي افترق إلى الشرعية، وذلك نظراً لحالة الانقسام الحاد بين أعضاء المنظمة، وحصوله على دعم أقل من نصف عدد الدول الأعضاء فيها. وهذا القرار منقوص الشرعية أعطى المدير العام الولاية لتأسيس فريق ضمن الأمانة الفنية للتحقيق وتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سابقة أولى وخطيرة في تاريخ المنظمة.

- إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي منظمة فنية يقتصر عملها فيما يخص حوادث الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية على التحقق من وجود أو استخدام مواد كيميائية من عدمه. إلا أن تلاعب بعض الدول الغربية بنصوص الاتفاقية منحها دوراً يتجاوز ولايتها المنصوص عليها في الاتفاقية عبر تحويلها بتحديد الجهة التي استخدمت مواد كيميائية سامة، مما يشكّل اعتداءً واضحاً على ولاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

- لقد أصدر هذا الفريق حتى الآن تقريرين، استناداً إلى التقارير غير المهنية لبعثة تقصي الحقائق، وبالاعتماد على نفس طرائق ومنهجيات العمل الخاطئة التي تعتمد بشكل كامل على المصادر المفتوحة التي تنشر معلومات مغلوطة تقف وراءها دوائر استخبارات معادية لسورية، أو معلومات مضللة قدمتها تنظيمات إرهابية مثل جماعة "الخوذ البيضاء".

- أعلنت الجمهورية العربية السورية ومعها عدد من الدول الأطراف، منذ اليوم الأول لإنشاء هذا الفريق، أنها لا تعترف بشرعية هذا الفريق، ولن تتعامل معه، ولن تقبل بنتائج تحقيقاته. وإن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أنشأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق هدف هذه الاتفاقية والغرض منها، ولضمان تنفيذ أحكامها. وبالتالي لا ينبغي أن تكون المنظمة مصدراً لتقارير غير موثقة، أو أداة لنشر معلومات مفبركة أو مزورة، أو أن يتحوّل عمل المنظمة من عمل فني إلى أداة سياسية بيد بعض الدول الغربية لاستهداف دول أخرى.
-